

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 5517 700

Fax: 5517844

Website: [www.au.int](http://www.au.int)

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الاربعون

أديس أبابا، إثيوبيا، 20 يناير - 3 فبراير 2022

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1313(XL)

تقرير عن الوضع

في الشرق الأوسط وفلسطين

في فلسطين والشرق الأوسط للفترة تقرير حول الوضع  
من شباط 2021 الى كانون الثاني 2022.

أولاً: المقدمة:

1- يُعرب الاتحاد الافريقي مجددا عن استمرار دعمه وتضامنه مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة المشروعة، وصولا الى تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها قسرا، أو منعوا من العودة إليها، مع احتفاظهم بحقهم في التعويض وفقا للقرار الأممي 194، ولقرارات الشرعية الدولية ومقررات واعلانات الاتحاد الافريقي ذات الصلة.

2- ويؤكد الاتحاد على نداءاته المتكررة لإحلال السلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط من خلال التفاوض السلمي ونبذ العنف، الذي لا يتحقق الا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبتطبيق حل الدولتين وفق الاجماع الدولي لإنهاء الصراع، دولتان: فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا الى جنب، بكل مكونات الاستقلالية والنماء للشعب الفلسطيني وباقرار حقوقه غير القابلة للتصرف. وان المجتمع الدولي مدعو للضغط على إسرائيل لإنفاذ حل الدولتين قبل فوات الأوان.

3- ان ضياع فرصة حل الدولتين، واستحالة تطبيقها بحكم إقرار سياسة الامر الواقع التي تنتهجها اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والهادفة الى تغيير ماهية وطبيعة قضايا الحل النهائي، سيجعل من خيار الدولة الواحدة الخيار الأوحده. دولة واحدة يسودها نظام ابرتهايد يكرس علوية وتفوق المواطنين الاسرائيليين على الفلسطينيين الذين سيحرمون من حقوقهم الأساسية وحقهم في العيش بحرية ومساواة، في ظل سياسة تفرقة عنصرية تميز على أساس العرق والدين ويستحيل بموجبها ان يتحقق السلام.

4- ان بقاء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وتساعد الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية الاستعمارية، يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين. إن بقاء الاحتلال واستمراره وانعدام الأمل في الوصول الى تسوية سياسية، واستمرار ظاهرة إفلات إسرائيل من العقاب، من شأنه ان يزيد وتيرة العنف وانعدام السلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يجر منطقة الشرق الأوسط بأكملها الى دوامة عنف، ويبقى الوضع هناك في حالة أزمة حقوق إنسان، بما يشكله من تهديد للسلام والأمن يتجاوز مداه الاقليمي الى بعده الدولي.

5- طيلة السنة الماضية (2021) استمرت إسرائيل في سياستها الاحتلالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بكافة أشكالها المتمثلة بالتطهير العرقي، والتهميش القسري للمدنيين، والاستيلاء على املاك ومساكن الفلسطينيين، خاصة سكان مدينة القدس الشرقية، وتهجيرهم واحلال المستوطنين مكانهم، ومحاولات تهويد مدينة القدس ومقدساتها، والاستباحة المستمرة للمقدسات الاسلامية والمسيحية، والتضييق على حرية العبادة، وسياسة الإعدام الميداني التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين العزل لمجرد الاشتباه، والحصار الإسرائيلي الظالم لقطاع غزة والعدوان المتواصل عليه، واعتقال الفلسطينيين في ظروف تنتافي مع الحد الأدنى الذي تكفله المعاهدات الدولية ذات الصلة، علاوةً على سياسة الاعتقال الإداري دون محاكمة.

6- كما تستمر اسرائيل بالتضييق على السكان الفلسطينيين وتقييد حركتهم من خلال الحواجز العسكرية ما بين المدن الفلسطينية لتعميق عزل التواصل الجغرافي فيما بين المدن الفلسطينية، وفرض الاقامات الجبرية خاصة على سكان القدس، والاستيلاء على الموارد الطبيعية الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من استغلال ثرواتهم الطبيعية.

7- وتواصل إسرائيل إنكار حقوق لاجئي فلسطين، وفي مقدمتها حقهم في العودة. كما صعّدت من محاولاتها العدائية لتفويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا) إنكاراً لحقوق اللاجئين وحرمانهم حتى من الحد الأدنى من الدعم الإنساني، فيما تستنقطب إسرائيل أي يهودي حول العالم وتمنحه الجنسية والعودة الى الأراضي الفلسطينية المحتلة والاقامة في المستوطنات وتقدم له الدعم والامتيازات.

8- كل هذه الممارسات الاستعمارية سابقة الذكر لإسرائيل، طبقت نظام فصل عنصري بأبشع صوره في الاراضي الفلسطينية المحتلة. نظام يميز بالمثل ما بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين على اساس العرق والدين، ويمنح تفوقاً في الحقوق والامتيازات للإسرائيليين على أصحاب الأرض الفلسطينيين. وقد رفض الاتحاد الافريقي ودان كل هذه السياسات الاسرائيلية التمييزية في مقررات وإعلانات القمم الإفريقية السابقة، ويؤكد مجددا ان هذه السياسات الإسرائيلية غير شرعية وتشكل تحدياً سافراً للقوانين والمبادئ الدولية، كما أن من شأنه أن يقوض فرص السلام المتاحة.

ثانياً: الوضع السياسي، تضاول أفق التسوية السياسية:

9- لم يزل المسار السياسي التفاوضي معطلاً ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على الرغم من تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل العام الماضي، وما تعلق بها من آمال لبدء تفاوض سلمي. فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عدم نيتها الانخراط في مفاوضات مع الفلسطينيين تقضي لسلام عادل ودائم، واستعاضت عنها بنيتها تقديم تسهيلات اقتصادية للفلسطينيين تُحسن من الوضعية الاقتصادية للحكومة والمواطنين الفلسطينيين. فيما تستمر الحكومة الإسرائيلية بالمضي قدماً في مخططاتها التي استمرت عقوداً لتهجير الشعب الفلسطيني وإحلال المستوطنين مكانه، وانتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بلا عقاب أو مساءلة. حيث أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، يعارض فكرة تأسيس دولة فلسطينية، وكان رئيساً لعدد من جماعات الضغط المؤيدة للمستوطنات. كما استبعد بينيت فكرة العودة الى المفاوضات مع القيادة الفلسطينية خلال فترة ولايته.

10- وبالرغم من تغيير الإدارة الأمريكية بقدوم الرئيس الحالي جون بايدن، الذي يبدي مرونة في التعاطي مع القضية الفلسطينية بالمقارنة مع سلفه الرئيس ترامب، الذي تجاوز كل المرجعيات الدولية في طريقة تعاطيه مع القضية الفلسطينية وانحيازه المطلق للجانب الإسرائيلي، إلا ان الرئيس بايدن لم يسجل اي مبادرة او دعوة جادة لإسرائيل للانخراط في عملية تفاوضية مع الفلسطينيين. ويبدو أن ملف القضية الفلسطينية يأتي في مرتبة متأخرة في قائمة أولويات الإدارة الأمريكية الحالية.

11- تستمر القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالدعوة الى البدء بعملية تفاوض للوصول الى السلام العادل والشامل. وقد كرر الرئيس الفلسطيني في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوته الى عقد مؤتمر دولي للسلام متعدد الأطراف لبحث كافة قضايا الحل النهائي وفق مرجعيات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، وفي إطار سقف زمني محدد، مع ضمان آليات التنفيذ، وتحت رعاية الرباعية الدولية.

12- كما دعا الرئيس الفلسطيني في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، في غضون عام واحد. وأعرب عن استعداده للعمل، خلال هذا العام على ترسيم الحدود وإنهاء جميع قضايا الوضع النهائي تحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية، وفق قرارات الشرعية الدولية. وفي حال عدم تحقيق ذلك، ستتخذ القيادة الفلسطينية الإجراءات اللازمة بما فيها سحب الاعتراف بإسرائيل على أساس حدود العام 1967.

13- وأعلن الرئيس الفلسطيني أنه سيتوجه إلى محكمة العدل الدولية، لاتخاذ قرار حول عدم شرعية وجود الاحتلال على أرض دولة فلسطين، والمسؤوليات المترتبة على الأمم المتحدة ودول العالم إزاء ذلك. كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى تشكيل آلية دولية لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس، عملاً بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحماية، وآخرها القرار الصادر عن الجمعية العامة، في جلستها الاستثنائية الطارئة، في تموز 2018.

14- وفي وقت سابق، الموافق 03 آذار 2021، أعلن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قراره فتح تحقيق في الحالة في فلسطين، حيث يغطي التحقيق الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة، والتي ارتكبت منذ 13 حزيران 2014، وما بعد هذا التاريخ. وبعد إصدار القرارين الأخيرين بخصوص الولاية الإقليمية للمحكمة وفتح ملف التحقيق في الحالة في فلسطين، شنت إسرائيل وقياداتها هجمة على المحكمة واتهمتها بالتنسيق ومعاداة السامية. بينما رحب الفلسطينيون بهذا القرار واعتبروا ان فتح التحقيق هو اعتراف مهم بالظلم الذي وقع عليهم بسبب جرائم الاستيطان والعدوان الإسرائيلي، داعين كافة الدول الأطراف الى وجوب احترام التزاماتها بحماية المحكمة من أي تدخل، وضمان حماية كافة أعضاء المحكمة، من أي تهديد أو محاولة إكراه من أي طرف كان وذلك لضمان سلامة مجريات التحقيق.

15- وكانت دولة فلسطين قد أعلنت عن موعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في أيار وتموز على التوالي، ولكن تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى في 29 نيسان من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس بسبب عدم موافقة إسرائيل على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية، وصرحت السلطات الفلسطينية بأن لا انتخابات بدون القدس. وأعربت القيادة الفلسطينية عن استعدادها للذهاب إلى انتخابات عامة ورئاسية ومجلس وطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بمجرد ضمان تنظيم الانتخابات في القدس حسب الاتفاقيات الموقعة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

**ثالثاً: مدينة القدس: تزايد الاستيطان، والتهجير القسري للفلسطينيين، وسياسة الاحلال الديموغرافي، أدوات تكريس نظام الابرتهايد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.**

16- تتركز الانتهاكات الإسرائيلية من قبل الحكومة والمستوطنين على القدس الشرقية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية. إذ شهد العام 2021 تصاعداً لوتيرة هذه الانتهاكات التي تمثلت بتهجير الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية وبناء وتوسعة مستوطنات قائمة، وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية،

سعيًا من إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، الى تهويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها الديني والديموغرافي، وفصلها عن محيطها وعمقها الفلسطيني، في محاولة لتكريس الرؤية الإسرائيلية بتحويل المدينة الى ما يسمى العاصمة الموحدة لإسرائيل.

17- ان محور السياسة الإسرائيلية في المدينة المقدسة هو التهجير القسري للمقدسين بكافة الوسائل، وإحلال المستوطنين مكانهم، " بالتضييق على المقدسين"، إذ تهدف سياسة إسرائيل في القدس الشرقية إلى زيادة صعوبة حياة السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى الرحيل عن المدينة وخلق واقع ديمغرافي وجغرافي يُحبط أية محاولة مستقبلية لزعزعة سيادة إسرائيل في القدس الشرقية، وبالتالي القضاء على أي فرصة لحل الدولتين، مما يعني حتماً تكريس نظام ابرتهاید في ظل دولة واحدة هي اسرائيل.

18- ان القوانين الإسرائيلية العنصرية والإجراءات التعسفية تُسخر لتمكين التغلغل الاستيطاني في المدينة. فالاستيطان الإسرائيلي هو أداة الاحتلال لمصادرة الأراضي، وعزل التواصل الجغرافي، وتشديد القيود المفروضة على حرية التنقل، وتصاعد عنف المستوطنين، والتميز العنصري والعرقى. إن الهدف الاساسي للاستيطان هو إضعاف العلاقة بين السكان الفلسطينيين وأراضيهم، في إنكار صريح لحق الفلسطيني في تقرير مصيره، الذي هو جوهر الحقوق في منظومة حقوق الإنسان.

19- ولتعميق الاستيطان واضعاف الترابط ما بين الفلسطيني ومدينته، في محاولات إسرائيلية مستمرة وممنهجة لتغيير التركيبة الديموغرافية والجغرافية لمدينة القدس منذ حزيران 1967، تعمل إسرائيل على تهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة من خلال المستوطنين بحماية واسناد جيش الاحتلال. حيث تستمر الاعتداءات ضد المساجد في المدينة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك لتكريس تقسيمه الزماني ريثما يتم تقسيمه مكانيا، الامر الذي يشكل خطرا فادحا من شأنه ان يجر المنطقة بأكملها الى حرب دينية.

20- خلال النصف الأول من العام 2021، تم تسجيل إعدام 6 مقدسين بينهم طفل وامرأة، وتنفيذ 96 عملية هدم لممتلكات فلسطينية، واعتقال 1868 مواطنا مقدسيا من قبل القوات الإسرائيلية. كما اقتحم نحو 14 ألف مستوطن المسجد الأقصى وباحاته، وتم إحصاء نحو 2500 إصابة بالرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط خلال المواجهات. وتم إصدار 101 قرار حبس منزلي، 66 منها في الربع الثاني من السنة، وذلك لفترات زمنية متفاوتة. كما أصدرت السلطات الإسرائيلية 365 قراراً بالإبعاد عن مدينة القدس، منها 257 قراراً بالإبعاد عن المسجد الأقصى. وقضت محاكم الاحتلال بالحكم بالسجن الفعلي بحق 64 مواطنا من محافظة القدس، من بين هذه الأحكام 35 حكماً بالاعتقال الإداري دون محاكمة.

21- وفي نفس المدة من العام واصلت إسرائيل أعمال تجريف طالت أراضٍ في حي وادي الربابة، وأعمال تجريف في شارع المطار ببلدة كفر عقب، وتجريف أراضٍ زراعية واقعة بين بلدتي الزعيم والعيساوية، كما تم تنفيذ عمليات تجريف في بلدة العيساوية، وعمليات تجريف في بلدة حزما بهدف شق طريق استيطاني جديد يمتد مسافة كيلو متر بعرض 16 متراً من أراضي البلدة.

22- في شهر مارس/ آذار 2021 أصدرت إسرائيل 120 قراراً هدم، منها 100 قرار في حي البستان ببلدة سلوان فقط. كما أجلت البت في قضية إخلاء سبع عائلات من حي بطن الهوى ببلدة سلوان حتى شهر ديسمبر/ كانون الأول، وقسمت السلطات الإسرائيلية في القدس بلدة سلوان إلى 12 حياً يسكنها 55 ألف مقدسي (في بلدة سلوان في مدينة القدس)، 6 أحياء منها معرضة لخطر هدم منازلها أو الاستيلاء عليها وهي: في حي البستان 124 عائلة تضم 1500 فلسطينياً، وفي حي بطن الهوى 86 عائلة تضم 726 فلسطينياً.

23- وصادقت الحكومة الإسرائيلية في النصف الثاني من العام 2021 على خطة لتوسيع مستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوما) في القدس الشرقية. وإذا تم تنفيذها، ستعزز هذه الخطة استمرارية المستوطنات غير الشرعية التي تفصل القدس الشرقية عن بيت لحم وغيرها من المجتمعات الفلسطينية في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية. كما وافقت هيئات حكومية إسرائيلية في الأسابيع الأخيرة من العام على خطط لبناء أكثر من 1700 وحدة سكنية جديدة في مستوطنتي (جفعات هاماتوس وبسغات زئيف) في القدس الشرقية. ويجري العمل في التخطيط لبناء ما يقدر بنحو 9000 وحدة سكنية استيطانية في (عطاروت)، بالإضافة إلى حوالي 3400 منزل استيطاني في منطقة E1 إلى الشرق من مدينة القدس.

24- وقد اندلعت المواجهات ما بين المقدسيين والمتضامنين من جهة، والمستوطنين المدعومين بجيش الاحتلال من جهة أخرى، على إثر قضية التهجير القسري لسكان حي الشيخ جراح في النصف الثاني من شهر ابريل/ نيسان 2021. إذ ما تزال 28 عائلة تضم 600 فلسطينياً مهددة بقضية التهجير القسري لسكان الحي. وتم تسليم 12 عائلة منها تضم 160 فلسطينياً قرارات إخلاء. ويتهدد الحي خطر الإخلاء والتهجير القسري، حيث صادقت الحكومة الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس على إقامة حي استيطاني وسط الشيخ جراح يضم 500 وحدة استيطانية. وهو ما يعد وفقاً للقانون الدولي تطهيراً عرقياً، الأمر الذي يرفضه المجتمع الدولي باعتباره جريمة وفق القانون الدولي الإنساني. كانت هذه المواجهات وما تبعها من اقتحامات للجيش الإسرائيلي للمسجد الأقصى، الشرارة التي اشعلت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر أيار 2021.

25- وفي الربع الأخير من العام الماضي وتحديداً في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 أعلنت الحكومة الإسرائيلية بناء المستوطنة 28 في مدينة القدس في بلدة قلنديا، تشمل 11 ألف وحدة استيطانية وفنادق وحدائق عامة ومناطق صناعية فوق مساحة تزيد عن 1240 دونماً. وقد مهدت إسرائيل لذلك بهدم منازل أكثر من 38 بالمئة من أهالي قرية قلنديا خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وفي حال الانتهاء من بناء هذه المستوطنة، ستُعزل مدينة القدس الشرقية عن محيطها بالكامل، بحزام استيطاني يضم شبكة طرق التفافية وأنفاقاً وجسوراً تصل بين المستوطنات الإسرائيلية. تنفيذاً لما يسمى بـ (مخطط القدس الكبرى). إن بناء المستوطنة الجديدة يأتي ضمن مخطط شامل لتهويد مدينة القدس، ومحاولة لإخراجها من أي مفاوضات ثنائية مستقبلية لإيجاد حل شامل للصراع. فهذه المستوطنة ستنتهي المطالب الفلسطيني لاستعادة مطار القدس الدولي التاريخي وفق اتفاقية أوسلو الموقعة ما بين الطرفين.

26- تستخدم إسرائيل محاكمها وقوانينها وقراراتها العنصرية لإنفاذ عمليات التهجير القسري للفلسطينيين المقدسيين أصحاب الأرض وإحلال المستوطنين مكانهم. أبرز هذه القوانين والقرارات ما يسمى قرار (تسوية أراضي القدس) الذي يعزز المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي سيصادر أراضي شاسعة من القدس الشرقية ويسجلها رسمياً أملاك دولة، أو أملاك إسرائيليين. هذا القانون يستهدف العقارات وليس فقط الأراضي، ويتيح لحارس أملاك الغائبين تأجير العقار أو منح حق استخدامه لطرف ثالث بما في ذلك الدولة الإسرائيلية.

27- إن الخطورة في هذا القرار هو تفرد دولة إسرائيل في عملية التسوية، فهي لا تعتبر القدس أرضاً محتلة، ولا تكثر لنصوص المعاهدات الدولية، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة والتي نصت على عدم إحداث تغييرات بوضعية الأراضي المحتلة. فخلال أكثر من نصف قرن على احتلال القدس الشرقية، انتقلت العديد من أراضي المقدسيين إلى ملكية إسرائيلية بطرق استعمارية مختلفة. وتثبت هذه التسوية ليس فقط التغييرات الاستعمارية في القدس الشرقية منذ العام 1967، إنما أيضاً ستمضي قدماً في سرقة المزيد من الأراضي بشكل فجائي وتحت مسوغات قانونية.

28- يقيم في القدس حالياً حوالي 350 ألف فلسطيني، تتعامل إسرائيل معهم كمهاجرين غير مرغوب فيهم لهم صفة (المقيم الدائم)، وتطبق سياسة منهجية غايتها ترحيلهم وابعادهم عن منازلهم ومدينتهم. وتعد مكانة (المقيم الدائم) أدنى من مكانة المواطن ويحصل حاملها في الأساس على حق السكن والعمل في إسرائيل وحق الضمان الاجتماعي دون الحقوق السياسية. والفلسطينيون الذين يغادرون المدينة بسبب هذه السياسة أو لأي سبب آخر يخاطرون بفقدان صفة الإقامة الدائمة وحقوق الضمان الاجتماعي



المرتبطة بها. بهذه الطريقة سلبت إسرائيل منذ 1967 مكانة (المقيم الدائم) من نحو 14,500 فلسطيني من سكان القدس الشرقية.

29- وخلص تقرير صدر في مطلع العام الماضي عن منظمة بتسليم (B'TSELEM) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، إلى أن إسرائيل دولة فصل عنصري، بنظام سيادة يهودية يمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط. واعتبر التقرير إسرائيل دولة فصل عنصري، إذ خلقت إسرائيل نظاماً في كل المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل إسرائيل، يتمتع فيه المواطنون اليهود بالحقوق الكاملة، وفي الوقت نفسه تم تقسيم الفلسطينيين إلى أربع فئات كل منها تتمتع بمجموعة من الحقوق بناء على المكان الذي يعيشون فيه، في ظل نظام عسكري صارم وبدون حريات سياسية بالمعنى الحقيقي. وهذا النظام في الحالة الإسرائيلية لم ينشأ بين ليلة وضحاها وإنما تأسس واتضحت معالمه بمرور الزمن وبفعل الممارسات والقوانين العنصرية الإسرائيلية.

30- في تقرير صدر بتاريخ 27 نيسان 2021 عن منظمة (Human Rights Watch) بعنوان: (تجاوز الحد، السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد). اعتبرت المنظمة أن السلطات الإسرائيلية ترتكب جريمتين ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهما: جريمة الفصل العنصري وجريمة الاضطهاد. واستندت المنظمة في هذه النتائج من تقريرها إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية الشاملة للإبقاء على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين والانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

31- وفي التقرير المشار إليه سلفاً خلصت منظمة (Human Rights Watch) إلى أن عناصر الجريمتين الابرتهايد والاضطهاد تجتمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كجزء من سياسة حكومية إسرائيلية واحدة. تتمثل هذه السياسة في الإبقاء على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي المحتلة. وتقترب هذه السياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقمع ممنهج وأعمال لا إنسانية ضد الفلسطينيين. بما يتحقق معه التكيف القانوني لجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد بحسب تعريف "الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها" لسنة 1973 و"نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية" لسنة 1998.

رابعاً: الاستيطان: تحقيق سياسة الفصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية، والسعي لفرض الامر الواقع في إطار نظام الابرتهايد:

32- توجد في جميع أنحاء الضفة الغربية حوالي 300 مستوطنة إسرائيلية، يعيش فيها أكثر من 700 ألف مستوطن، منهم حوالي 225 ألفا يسكنون شرقي مدينة القدس. وتُثلث هذه البؤر الاستيطانية أُقيمت خلال العقد الماضي، معظمها تحت مسمى "المناطق الزراعية"، وهو ما ترتب عليه سيطرة هذه المستوطنات على مئات آلاف الدونمات التي يُمنع على الفلسطينيين الدخول إليها، وتتراوح هذه السيطرة ما بين الطرق الرسمية من خلال الأوامر العسكرية أو اعتبارها "أراضي دولة" أو محميات طبيعية، أو من خلال المصادرة المباشرة بواسطة استيلاء المستوطنين على الأراضي الفلسطينية بالعنف، وإلحاق الإضرار والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

33- ويترتب عن هذه المستوطنات طرد الفلسطينيين من أراضيهم، ودفعهم إلى جيوب صغيرة ومكتنّزة، في استمرار للسياسة التي طبقتها إسرائيل منذ العام 1948 في حدودها، وفي الأراضي المحتلة منذ العام 1967، وقد تم تكريس وتشريع ذلك في العام 2018 بموجب "قانون القومية" (كقانون أساس الدولة القومية للشعب اليهودي)، والذي نص صراحة على أن "الدولة تعتبر الاستيطان اليهودي قيمة وطنية، وستعمل على تشجيعه وتعزيزه". وتطبيقاً لذلك، أقدمت إسرائيل على نهب أكثر من 2000 كيلومتر مربع من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تحت مسوغات مختلفة، وتم إنشاء مستوطنات جديدة عليها، وتوسيع القائمة منها، بالإضافة إلى شقّ مئات الأميال من الطرق الالتفافية التي تخدم المستوطنين بشكل أساس.

34- ويشير تقرير صدر في مطلع شهر أكتوبر 2021 عن منظمة بتسليم (B'TSELEM) ، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بعنوان "بالوكالة عن الدولة: استيلاء الدولة على أراض في الضفة الغربية من خلال عنف المستوطنين"، إلى الآلية التي يسعى من خلالها "نظام الأبارتهايد الإسرائيلي إلى استكمال عملية الاستيلاء والسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال اعتداءات المستوطنين" كسياسة حكومية إسرائيلية.

35- ويركز التقرير المذكور آنفاً على عملية التلاعب والخداع التي يقوم بها هذا النظام، من خلال تصوير عمليات العنف اليومية المرتكبة ضد الفلسطينيين من قبل المستوطنين منذ سنوات طويلة على أنها حوادث فردية أو استثنائية. حيث يصف التقرير كيف تقوم السلطات الإسرائيلية المختلفة، بسرقة الأراضي الفلسطينية وطرده المزارعين منها في جميع أنحاء الضفة الغربية من خلال اعتماد أداة العنف المنهجي والمستمر للمستوطنين، وقد عملت على "تسوية" هذا الوضع من خلال عمليات "قانون التسوية" للاستيلاء على الأراضي، ومن خلال العنف والاعتداء على الفلسطينيين. وفي المقابل توفير الحماية والدعم للمستوطنين لإتمام مهام الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

36- ووفقاً للتقرير، فإن نظام الفصل العنصري يستخدم، بشكل علني ورسمي، مجموعة متنوعة من "الوسائل العنيفة" لطرد التجمعات الفلسطينية، ويقوم بخطوات عديدة تسعى في النهاية لخلق واقع لا يُطاق للفلسطينيين لدفعهم إلى مغادرة منازلهم وأراضيهم، وتتراوح هذه الخطوات ما بين فرض حظر شامل على البناء وإقامة المساكن والمباني العامة وتنفيذ التنمية المستقبلية، ومنع ربط هذه التجمعات بالبنية التحتية الأساسية (كالمياه والكهرباء وتعبيد الطرق المؤدية إليها). وفي حال قيام الفلسطينيين بأي إجراء من هذا القبيل، تقوم "الإدارة المدنية الإسرائيلية" بإصدار أوامر هدم بموافقة المحكمة العليا الإسرائيلية.

37- في العام 2021 شهد عنف المستوطنين سمة مقلقة بأعلى مستويات عنف مسجلة في السنوات الأخيرة وحوادث أكثر خطورة. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، كان هناك 410 اعتداء من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين (302 ضد الممتلكات و108 ضد الأفراد). وقُتل أربعة فلسطينيين على أيدي مستوطنين هذا العام. بينما في العام 2020، كان هناك ما مجموعه 358 اعتداء موثقا. و335 هجوما خلال عام 2019. وتشير التقارير الموثوقة عن تقاعس الجيش الإسرائيلي في مكافحة هذا العنف من قبل المستوطنين، الأمر الذي عمق أجواء الخوف والإكراه في جميع أنحاء الضفة الغربية.

38- خلال العام الماضي هدمت السلطات الإسرائيلية واستولت أو أُجبرت أصحاب الاملاك على هدم 84 مبنى مملوكا من فلسطينيين في المنطقة (C) و17 مبنى في القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير 83 فلسطينيا، بينهم 24 امرأة و39 طفلا. ونفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء إسرائيلية، والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. وأشار تقرير (UNOCHA) إلى أنه في العام 2021، تمت مصادرة 311 منشأة (56 في المائة من جميع المباني المستهدفة في منطقة A) إما بدون سابق إنذار، أو بإعطاء المالكين مهلة قصيرة المدى، وذلك باستخدام العديد من الأوامر العسكرية التي تحول دون قدرة الأشخاص على الاعتراض المسبق على القرار.

39- ان عنف المستوطنون هو جزء من استراتيجية مصادرة المزيد والمزيد من الأراضي الفلسطينية لاستكمال عملية الاستيلاء الجارية. وهو جزء من سياسة حكومية تسمح فيه القوات الرسمية للدولة وتُتيح تنفيذه وتشارك فيه. اذ يشكل عنف المستوطنون جزءاً لا يتجزأ من نظام الأبرتهايد الإسرائيلي الهادف إلى تهويد الأراضي الفلسطينية. ويسعى هذا النظام الى عزل التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية وتقنينها الى

كثنونات، وتجريد الفلسطينيين من أراضيهم وزجهم في معازل سكانية ضيقة ومكتظة. في تحد للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي.

40- بينما تسمح السلطات الإسرائيلية للمستوطنين بالعيش في أراضٍ تمت سرقتها ومصادرتها باستخدام العنف، وتسمح لهم كذلك بزراعة الأراضي وتربية الأغنام، فإنها تقوم بحمايتهم، وتشقّ الطرق لهذه المستوطنات، وتربطها بالبنية التحتية للمستوطنات، إلى جانب الدعم الحكومي الذي تقدّمه الوزارات الحكومية الإسرائيلية المختلفة للمشاريع الاقتصادية التي أقيمت فيها، وكل ذلك بحماية الجيش الذي يُشارك المستوطنين في حالات كثيرة في الاعتداء على الفلسطينيين، كما هو الحال في منطقة كفر قدوم وقرية بيتا وقرية بيت دجن من محافظة نابلس شمال الضفة الغربية.

41- ومع بداية العام الماضي أعلنت السلطات الإسرائيلية في 17 كانون الثاني خطة لإقامة حوالي 800 وحدة سكنية استيطانية في مستوطنات تقع في الضفة الغربية. وبعدها بيوم، طرحت السلطات الإسرائيلية عطاءات لنحو 1,900 وحدة في المنطقة (C) إضافة إلى 210 وحدات إضافية في القدس الشرقية. وفي نهاية السنة الماضية وتحديدًا يومي 24 و27 أكتوبر 2021 طرحت الحكومة الإسرائيلية عطاءات وخططاً خاصة ببناء 1,355 وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية.

42- إذ يمضي العمل في خطط بناء ما يزيد عن 3000 وحدة سكنية في عدد من المستوطنات، قوبلت هذه الأنباء بتعبيرات عن القلق، بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي ومن المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (تور وينسلاند)، وذكرت منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية المناهضة للاستيطان أن الغالبية العظمى من المنازل الجديدة التي صودق عليها ستبنى في مستوطنات في عمق الضفة الغربية، وأن عدة مستوطنات معزولة ستخضع لتوسع هائل.

43- إن تسارع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وقرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 لعام 2016، وهو جزء من عمليات الضم التدريجي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ودليل جديد على استمرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في تنفيذ مخططات الضم وفرض السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

44- وفي هذا الصدد يؤكد الاتحاد الإفريقي مجدداً بأن الاستيطان وجّه من أوجه الاستعمار غير الشرعي وفق قرارات الأمم المتحدة ومقررات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة، وخرقا لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي. ويبقى الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عقبة أساسية أمام

إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام وفقاً للإجماع الدولي لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين على حدود 1967.

#### خامساً: قطاع غزة، تداعيات الحصار الإسرائيلي، كارثة إنسانية:

45- مضت خمسة عشر عاماً من الحصار الإسرائيلي البري والبحري الجائر على قطاع غزة، والذي خلف أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة جداً، تمثلت في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وتدني الخدمات الطبية والتعليم والخدمات الأساسية، يضاف إليها ويلات جائحة كورونا التي زادت في تفاقم الازمة الإنسانية في القطاع وأصبح يصنف بالكارثة الإنسانية لأكثر من مليوني شخص من ساكنيه. فالخدمات الطبية تشهد قصوراً حاداً بسبب منع استيراد المواد ذات الاستخدام المزدوج، علاوة على النقص الدائم في الطاقة، والقيود المفروضة على حركة الافراد والبضائع.

46- نفذت إسرائيل عدواناً على قطاع غزة استمر من 10 لغاية 21 مايو/ أيار 2021. وخلف هذا العدوان الهجمي (253) شهيداً، بينهم (66) طفلاً و(39) امرأة، و(1948) مصاباً بينهم (540) طفلاً و(361) امرأة، وتم خلال العدوان الأخير القضاء على عائلات بأكملها في بعض الحالات، حيث دمرت الغارات الجوية الإسرائيلية آلاف المنازل وأحياء بأكملها.

47- خلف العدوان دماراً واسعاً على مستويات مختلفة شملت منازل وأبراجاً سكنية ومدارس ومؤسسات أكاديمية وإعلامية، إذ تعمدت إسرائيل استهداف منازل المدنيين ونتج عن ذلك تدمير آلاف المنازل ما بين تدمير جزئي وبلوغ. وتم تدمير 7680 وحدة سكنية منها 1313 دمرت بالكامل، و6367 أصيبت بأضرار جزئية. علاوة على ان قطاع غزة يعاني من عجز ب 100 ألف وحدة سكنية جراء العدوان والحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ 15 عاماً.

48- وفاقم العدوان من معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والذي يعاني أصلاً، وخاصة اقتصادياً، جراء الحصار الإسرائيلي المشدد على القطاع، بالإضافة إلى إجراءات الاغلاق الداخلي المتلاحقة منذ مارس/ آذار 2021 بسبب إجراءات التصدي لجائحة كورونا. ان مخلفات العدوان الجائر على قطاع غزة ومشهد الدمار الهائل الذي حل به، وطال آلاف المنازل ومئات المرافق الحيوية ومنشآت البنية التحتية يتطلب الشروع فوراً بعملية الإغاثة العاجلة وإعادة الاعمار. كما يحتاج الفلسطينيون في غزة بشكل عاجل إلى اتخاذ خطوات فورية لتخفيف تأثير الحصار، بما في ذلك بناء محطات طاقة جديدة ومعالجة المياه وشبكات الصرف الصحي والسماح بدخول كميات أكبر بكثير من مواد البناء وتوفير حرية الحركة للسكان والبضائع.

49- نوكد مجدداً ان إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية الكاملة والمباشرة عن معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء الحصار الظالم والعدوان المتواصل، واستهداف مقومات حياة السكان والتضييق عليهم لدفعهم الى الهجرة، في أوسع وأبشع عمليات تهجير قسري ممنهجة تشرف عليها وتديرها الحكومة الإسرائيلية. وكونها قوة احتلال فإن إسرائيل هي المسؤول الأول عن تدرى مستوى العيش وعن الكارثة الإنسانية في القطاع، وعلى المجتمع الدولي إقرار مسؤولية إسرائيل عن هذه الانتهاكات، والزامها باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، مع ضرورة توفير الحماية الدولية للمدنيين من الأعمال العدوانية الإسرائيلية، وتوفير الحماية لمرافق الخدمات الأساسية ومنشآت البنية التحتية من الاستهداف المتعمد، والذي يفاقم من تدرى الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

#### سادسا: الاسرى في السجون الإسرائيلية:

50- يقبع داخل سجون الاحتلال حوالي 4550 أسيراً فلسطينياً، وسط معاناة كبيرة جزاء الانتهاكات التي يتعرضون لها. بين إجمالي الأسرى يوجد 32 سيدة، و 170 طفلاً، وأعضاء مجلس تشريعي ونحو 500 معتقل اداري دون محاكمة، وأكثر من 500 أسير وأسيرة يعانون من أمراض مختلفة، بينهم العشرات من ذوي الإعاقة ومرضى السرطان. كما أن بينهم 543 معتقلاً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (يساوي 99 عاماً حسب القانون العسكري الإسرائيلي) لمرة واحدة أو عدة مرات. وهناك 34 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من 25 عاماً داخل السجون الإسرائيلية، في حين مضى على اعتقال نحو 13 أسيراً ما يزيد على 30 عاماً متواصلة. ويتوزع إجمالي أعداد الأسرى الفلسطينيين على 23 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، تصفهم المؤسسات الحقوقية بالأسوأ على المستوى العالمي.

51- يواجه الاسرى قانوناً يعتبر جزءاً من منظومة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، بموجبه يطلب تنفيذ عقوبة الإعدام من قبل النيابة العسكرية الاسرائيلية بحق الاسرى الفلسطينيين الذين اتهموا بتنفيذ عمليات ضد قوات الاحتلال. ومن ناحية أخرى فقد تم تسجيل اعدام ميداني، خارج القانون، لأكثر من 217 اسيراً داخل السجون الاسرائيلية خلال السنوات الماضية بسبب الإهمال الطبي.

52- وفي مخالفة لكل الحقوق المعترف فيها دولياً تفرض اسرائيل ما يُسمى بالاعتقال الإداري على أبناء الشعب الفلسطيني، حيث يتم اعتقال الفلسطينيين والزج به في غياهب السجون دون تقديم لائحة اتهام ضده ودون أن تفصح سلطات الاحتلال عن سبب اعتقاله، هذا النوع من الاعتقال مخالف تماماً لجميع القوانين المرعية والدولية. ويخضع له المعتقلون الإداريون عادةً لفترات زمنية طويلة، يتم تجديدها وفقاً لأحكام تُصدرها لجان شكلية لا تمت للقانون بصله. وتضم منظومة المحاكم الإسرائيلية محكمة

عسكرية خاصة بالأطفال تعد الأولى والوحيدة في العالم، اذ يعتقل سنوياً حوالي 700 طفل فلسطيني بنسبة إدانة تصل الى 100% في مخالفة واضحة لمبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

53- وتستمر دولة اسرائيل في احتجاز جنّامين الشهداء الفلسطينيين في الثلاجات، وكأئها سلع للمقايضة، وفق قرار حكومي مصادق عليه من المحكمة العليا الإسرائيلية، وهي سياسة تشهد على حقيقة المحكمة العنصرية التي بموجب قراراتها يحتجز أكثر من 80 جنّاماً على الاقل، في مخالفة صارخة للقانون الانساني الدولي.

54- أن الاسرى الفلسطينيين هم أسري حرب وفقاً للقانون الدولي، ومن حقهم المعاملة الإنسانية وحماية حياتهم والعيش في ظروف صحية. ان إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية الكاملة عن ضمان حياتهم، وأي إجراء مخالف يعدّ إعداماً خارج القانون، وجريمة حرب تستوجب المساءلة قانوناً.

انتهى.

## مشروع إعلان

### بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط.

نحن، رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في 5-6 فبراير 2022 في أديس أبابا، إثيوبيا.

إذ نحيط علماً بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط ودولة فلسطين، وإذ نؤكد على جميع مقررات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وإذ نؤكد على دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، لاستعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير، والاستقلال وعودة اللاجئين وتجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس والعيش بسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل؛

وإذ نعرب مرة أخرى عن التزامنا بدعم حل سلمي وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي وفقاً لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، الداعية إلى تجسيد دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد (الذي ظل لفترة طويلة)، وتطبيق مبدأ حل الدولتين، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وضمن حقهم في العودة والتعويض عن طريق تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194؛

وإذ نجدد دعوتنا لإطلاق مسار سياسي ذي جدوى ومصداقية، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك الاستعمار ونظام الفصل العنصري في أرض دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، من خلال آلية دولية متعددة الأطراف ضمن إطار زمني محدد وفقاً للإجماع الدولي ورؤية الرئيس محمود عباس، واستناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومرجعيات عملية السلام من أجل حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم، والاستفادة من فرصة تحقيق السلام؛

وإذ نؤكد من جديد على مكانة قضية فلسطين العادلة، وثبات موقفنا في دعم هذه القضية والمقررات المتعلقة بها في المحافل الدولية القائمة على القيم المشتركة التي تعارض الاستعمار والقمع والفصل العنصري،



وكذلك على قيم الحرية ومبادئ العدالة والإنسانية، وتأكيدا للتضامن الأفريقي الراسخ تاريخيا مع الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع لنيل الاستقلال والحرية والعدالة، ومواجهة أي محاولات للتحايل على مكانة القضية الفلسطينية في أفريقيا.

وإن نراقب بقلق شديد تصاعد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967، وخاصة في القدس الشرقية، ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، في إطار السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تحقيق ميزة ديمغرافية للسكان الإسرائيليين على الفلسطينيين في المدينة؛ مما يقضي على أي فرصة لتحقيق السلام على أساس مبدأ حل الدولتين.

وإن نجدد دعوتنا لجميع الدول للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم (الوضع الراهن) لمدينة القدس والالتزام به، ووضعها كعاصمة لدولة فلسطين، وبالتالي احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وفي هذا الصدد، الامتناع عن أي عمل أو قرار من شأنه المساس بالوضع القانوني للمدينة وأهميتها التاريخية، ولا سيما الامتناع عن نقل السفارات من تل أبيب إلى القدس.

وإن نؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي هضبة الجولان السورية المحتلة، وجميع السياسات الاستعمارية في أراضي دولة فلسطين، غير قانونية وتشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعقبة رئيسية أمام السلام وحل الدولتين، وتحدياً لدعوات المجتمع الدولي لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل، والتهجير القسري للمدنيين، والسياسات العنصرية والتمييزية، وتطبيق نظام التصاريح، وبناء جدار الفصل العنصري، وفرض إجراءات عقابية جماعية.

**نعلن بموجبه ما يلي:**

1. نؤكد من جديد أن تضامننا مع الشعب الفلسطيني يقوم على قيم الحرية والعدالة والمبادئ الإنسانية ومناهضة الاستعمار والفصل العنصري التي تدافع عنها أفريقيا باستمرار في المحافل الدولية وفي جميع الظروف. إنه تضامن مع كل من يسعى إلى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

2. نؤكد أيضا على ضرورة بذل جهود حثيثة للتوصل إلى حل عادل ودينامي وشامل يقوم على إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، وفقا للقرارات والإعلانات ذات الصلة، الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

3. نعرب عن التزام البلدان الأفريقية باتباع ما يضمن سمو القيم والمبادئ التي قام على أساسها الاتحاد، وأهمها دعم حركات التحرير وحق الشعوب في تقرير مصيرها في أي تعامل مع إسرائيل، السلطة المحتلة، والامتناع عن أي إجراء من شأنه المساس بمبادئ التضامن مع القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضد أي محاولات للتحايل على مكانة القضية الفلسطينية في إفريقيا.

4. نشدد على ضرورة حل القضية الفلسطينية وتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ 1967، بما فيها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، والقانون الدولي وجميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والعمل مع الأطراف الدولية الفاعلة ضمن آلية دولية متعددة الأطراف لإطلاق عملية سلام ذات مصداقية وفق المرجعيات الدولية المتفق عليها وفي إطار زمني محدد؛

5. نرحب برؤية الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس، ومبادرته للسلام ودعوته المتكررة في هذا الصدد ونؤيدها، بما في ذلك ما جاء في خطابه الهام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 2021، ودعوته لبدء مفاوضات سلمية برعاية متعددة الأطراف ومن خلال الرباعية الدولية، انطلاقاً من مرجعية الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وصولاً إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وتجسيدياً لدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية في غضون فترة زمنية محددة، وندعو كذلك إسرائيل، السلطة المحتلة، إلى عدم تفويت هذه الفرصة لتحقيق السلام؛

6. ندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى احترام مقتضيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة في سياستها، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتصدي لانتهاكاته وممارساته الاستعمارية التي تقوّض أسس النظام الدولي القائم على القانون، وعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي أقامته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، مما يديم الاستعمار والفصل العنصري، وعدم تقديم أي دعم أو مساعدة لاستمراره، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة، بما في ذلك عدم التعامل مع

- أي حكومة إسرائيلية تتضمن أجندها الضم وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، ومقاطعة النظام الاستعماري الإسرائيلي والمستوطنات غير القانونية وحظر منتجاتها؛
7. **نجدد دعوتنا** الدول الأعضاء إلى إنهاء جميع أشكال التفاعل والأعمال التجارية المباشرة وغير المباشرة مع نظام الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي والفصل العنصري غير القانوني في أراضي دولة فلسطين المحتلة في 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف هذا التفاعل على النحو المنصوص عليه في قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 2334 (2016) ولاسيما الفقرة 5 ومقررات الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد التي استندت إلى التجربة الثرية ومساهمة الاتحاد الأفريقي التي أدت إلى مقاطعة وتفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛
8. **ندعو** مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى تحديث قاعدة بيانات الشركات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية على أساس سنوي، **ونطلب من** الدول الأعضاء اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة، بما في ذلك المتابعة القانونية، لمنع أي فرد أو مؤسسة أو شركة من العمل أو القيام بأعمال تجارية، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع نظام المستوطنات والأنشطة الاستعمارية الأخرى لأنها جميعاً، تشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي؛
9. **ندين بشدة** سياسة الاستيطان الاستعماري، ونؤكد من جديد أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967، وخاصة في مدينة القدس، وجميع الإجراءات والسياسات المنهجية والواسعة النطاق التي تنتهجها سلطة الاحتلال غير الشرعية لتغيير الوضع الراهن والتركيبة الديمغرافية، غير قانونية وتنتهك القانون الدولي، وستقضي على أي فرصة لتحقيق السلام على أساس مبدأ حل الدولتين. إنها جريمة حرب حسب اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي.
10. **ندين** سياسات وممارسات حكومة الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تهويد مدينة القدس وعزلها عن محيطها الفلسطيني، وندعو المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بوقف كافة أعمالها العدائية وانتهاكاتها ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وسياساتها لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المدينة المقدسة، وكل ما تقوم به ضد الحرم الشريف / المسجد الأقصى، حيث يجب وقف توغلات المستعمرين. علاوة على ذلك، **ندعو** المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل على حماية حرية العبادة للمسيحيين والمسلمين. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية مقررات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات اليونسكو ذات الصلة، ونؤكد كذلك على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967، **ونحيط علماً** كذلك بضرورة بذل جهود مشتركة لضمان عودتها إلى السيادة الفلسطينية كعاصمة لدولة فلسطين؛

11. **نرفض وندين** أي قرارات أو قوانين عنصرية، بما في ذلك تلك التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وممتلكاته وتلك التي تنال من الوضع القانوني لمدينة القدس وتركيبتها الديمغرافية، انتهاكاً للقانون الدولي والقرارات الدولية والشرعية الدولية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 476 و478 الصادرة في 1980، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ( A / RES / ES-10/19) الصادر في 2017، و**نرفض وندين** الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو نقل أو إنشاء البعثات الدبلوماسية هناك. **نشدد أيضاً** على ضرورة احترام الوضع الراهن لمدينة القدس والحفاظ عليه، ونؤكد على أن أي إجراءات وقرارات استعمارية تتخذها إسرائيل، السلطة المحتلة في مدينة القدس، بما في ذلك فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها، تعد أمراً غير قانوني وباطل ولاغيا وليس له شرعية؛

12. **ندين** سياسة التهجير القسري والتطهير العرقي، وخاصة تلك التي تستهدف الشعب الفلسطيني في مدينة القدس الشرقية وأحيائها، مثل حي الشيخ جراح وسلوان وغيرها، ووادي الأردن في الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى هدم المنازل ومصادرة الممتلكات وسياسة التمييز العنصري، وكلها تهدف إلى خلق تفوق ديموغرافي للمستعمرين على حساب الشعب الفلسطيني صاحب الأرض الأصلي .

13. **نعرّب عن إدانتنا** لنظام الاحتلال العنصري هذا، وندعو المجتمع الدولي إلى تفكيك وحظر النظام الإسرائيلي للاستعمار والفصل العنصري الذي يشكل جريمة للفصل العنصري ويتطلب مساءلة قانونية وفقاً للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها المؤرخة في 30 نوفمبر 1973.

14. **نرحب** بقرار اللجنة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الصادر في 30 أبريل 2021، الذي يؤكد مشروعية وقانونية الشكوى المقدمة من دولة فلسطين ضد إسرائيل، السلطة المحتلة غير الشرعية، وندعو الدول الأعضاء إلى دعم دولة فلسطين في هذا الاتجاه.

15. **نرحب أيضاً** بقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة، تنفيذاً لقرار المجلس في دورته الاستثنائية الثلاثين للتحقيق داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في إسرائيل، بشأن دعاوى انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حدثت قبل 13 أبريل 2021 واستمرت منذ هذا التاريخ؛

16. **نجدد التأكيد** على دعمنا القوي للجهود التي تبذلها دولة فلسطين لحشد الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على أرض الواقع، وخاصة الحق في تقرير المصير

واستقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 1948. ندعو أيضاً مجلس الأمن إلى قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. وندعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بذلك من أجل دعم فرص السلام في المنطقة.

17. **ندين استمرار إسرائيل، السلطة المحتلة، في سياستها بالإعدام الميداني، والاعتقال الإداري والتعسفي، وسوء المعاملة والإهمال الطبي للأسرى الفلسطينيين، وهي جرائم حرب تتطلب المساءلة وفقاً للقانون الإنساني الدولي. كما نطالب مجدداً سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وفي مقدمتهم الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، مع ضمان سلامتهم، ووقف الممارسات القمعية الفردية والجماعية ضد الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، ندين الانتهاكات والجرائم المستمرة التي تقوم بها إسرائيل ومرؤوسيهها، والمستوطنين وعنفهم وقوات الاحتلال ومحاكمهم المنحازة ضد حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، إلى جانب إدانة استخدام القوة المفرطة والقتل والاستهداف العمدي، ونحذر من تبني إسرائيل لقوانين عنصرية غير عادلة ضد حقوق الشعب الفلسطيني بهدف استعمارها ونهب أراضيها ومصادر رزقه .**

18. **ندين ونرفض العدوان الإسرائيلي البربري المستمر على قطاع غزة، الذي استهدف القطاع مؤخراً في مايو 2021، وأسفر عن مقتل مئات وجرح آلاف المدنيين من بينهم نساء وأطفال وشيوخ، وتدمير منازل وممتلكات المدنيين ونزوح الآلاف، واستهداف المؤسسات التعليمية والإعلامية. كما نجدد رفضنا للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية وأصبح نذير كارثة إنسانية تتطلب إغاثة عاجلة.**

19. **نعرّب مرة أخرى عن قلقنا العميق إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي والعدوان العسكري المتكرر، ونحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن الأوضاع في القطاع. إننا نعتبر أزمة قطاع غزة أزمة احتلال يجب معالجتها بإنهاء الاحتلال نفسه، وتمكين الوحدة الجغرافية والسياسية في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما ندعو القوى الفاعلة في المجتمع الدولي للعمل على إنهاء هذا الحصار الإسرائيلي الجائر.**

20. **ندعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بولاية الأمم المتحدة الممنوحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على النحو المنصوص عليه في قرار إنشائها، وتأمين الموارد والتبرعات وشبكة السلامة المالية اللازمة لميزانيتها وأنشطتها بشكل**

ملائم ومستدام، بطريقة تمكّنها من مواصلة دورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من ديارهم وكذلك أحفادهم، حتى يتمكنوا من ممارسة حقهم الفردي والجماعي، وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 الصادر في 1948، بما في ذلك حقهم في العودة والتعويض؛

21. نُدكر بضرورة توفير الحماية الدولية لأرض دولة فلسطين وشعبها، تمهيدا لإنهاء الاحتلال والحفاظ على فرصة حل الدولتين، عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 605 الصادر في 1987، وقراريه 672 و 673 الصادرين في 1990، وقراره رقم 904 الصادر في 1994، وبما يتماشى مع اتفاقيات جنيف وإمكانية تطبيقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، وقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة في يوليو 2018. **ونعرب عن استعدادنا للمساهمة في أي بعثة دولية ودعم عملها لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.**

22. **نجدد التأكيد على أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ 4 يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان، وتجسيد ذلك باستقلال وسيادة دولة فلسطين على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.**

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2022-01-20

# Report on the Situation in Palestine and the Middle East

African Union

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/10377>

*Downloaded from African Union Common Repository*